NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري
2 ديسمبر 2011
للاتصال: في أطلانطا: ديبورا هيكس 5124 420 404 1+
في القاهرة: سنا فان دين بيرخ 1013511710 20+

مركز كارتر
البيان التمهيدي لمركز كارتر عن الجولة الأولى من التصويت في انتخابات مجلس الشعب المصري

قام مركز كارتر بإرسال مجموعة من المتابعين لمتابعة يومي الاقتراع في 28 و29 نوفمبر خلال المرحلة الأولى من مراحل الاقتراع الثلاث في الانتخابات البرلمانية التي تشهدها مصر، كما تابع المركز فترة الحملات الانتخابية التي سبقت الاقتراع. وقد زار متابعو مركز كارتر ما يزيد على ثلاثمائة لجنة اقتراع في المحافظات التسع التي أجريت بها الانتخابات، كما تابعوا العملية الانتخابية وصولاً لمرحلة الفرز.

وقد صرح الرئيس الأمريكي السابق جيمى كارتر قائلاً "لقد سجل متابعو مركز كارتر في مصر المشاركة الحماسية في الانتخابات والعملية الانتخابية الهادئة والتي ينبغي أن يفخر بها الشعب المصري". وأضاف "مع ذلك، لا تزال هذه العملية بعيدة عن الكمال، وهناك العديد من الفرص لتحسينها قبل المرحلتين التاليتين. ونتمنى أن يتم اتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة في ضمان النزاهة والشفافية لهذه الانتخابات".

وعلى الرغم من الصفوف الطويلة، وتأخر فتح اللجان، والمؤشرات الأخرى لعدم التحضير الجيد لهذه العملية والذي بدا واضحا في بعض اللجان ومراكز الفرز، فقد أفاد متابعو مركز كارتر أن المصريين أبدوا تفاؤلاً كبيراً وشاركوا بأعداد ضخمة. كما ظهر حرص المرشحين والأحزاب وممثلي المرشحين وموظفي اللجان الانتخابية على المشاركة للتأكيد على التزامهم بالتحول الديمقراطي. وقد استقبل الناخبون المصريون وغيرهم من الأطراف المعنية بالسياسة عامةً متابعي مركز كارتر بحفاوة، وهو شعور يحظى بتقدير عميق.

ومع ذلك، لاحظ مركز كارتر الشكوك العميقة لدى النشطاء في ميدان التحرير وأجزاء أخرى من البلاد حول قيمة هذه الانتخابات، لذا يحث المركز السلطات المصرية على ضمان أن الانتخابات البرلمانية سينتج عنها عملية تحول تتصف بمزيد من الشفافية، والشمولية، والمشاركة، وبرلمان له سلطة أصيلة في اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

وفى هذا الوقت، لا يستطيع مركز كارتر أن يقدم تقييماً شاملاً للعملية الانتخابية، حيث لا تزال هناك جولتان للتصويت إلى جانب انتخابات الإعادة والفصل في أي طعون. وخلال هذه الفترة، يقدم مركز كارتر الملاحظات والاقتراحات المبدئية التالية بخصوص الجولتين التاليتين من عملية التصويت.

وتتضمن هذه الملاحظات:

- اتسمت فترة الدعاية الانتخابية قبل الانتخابات بالحيوية والحماس، بيد أن الدعاية الانتخابية استمرت خلال أيام الانتخابات في القيام بنشاطات مخالفة للوائح اللجنة القضائية العليا للانتخابات بشأن الدعاية الانتخابية. ويقترح المركز أن تقوم اللجنة القضائية العليا للانتخابات بإعطاء تعليمات واضحة للأحزاب حول الدعاية الانتخابية المخالفة.
- على الرغم من التقارير عن بعض حوادث العنف المنفصلة، وجد متابعو مركز كارتر بيئة التصويت هادئة بصفة عامة، وبرغم تواجد أفراد الأمن إلا أنهم لم يتدخلوا في عملية التصويت.
- حتى الآن، شاب العملية الانتخابية الغموض وعدم وصول المعلومات عن عمليات وإجراءات يوم الانتخابات. ويأمل مركز كارتر أن يتم نشر معلومات واضحة عن هذه العملية على نطاق واسع وفى وقت كاف لضمان إتاحة الفرصة للناخبين والأطراف المعنية الآخرى لفهمها والتأقلم معها.
- وبشكل عام، أفاد متابعو المركز بوجود قدر كبير من عدم التنظيم والارتباك نتيجة لعدم الاستعداد الكافي وللتعليمات التي كانت توجه إلى القضاة والعاملين حول كيفية الإحصاء الفعال للأصوات ونقل النتائج للجنة المشرفة على الفرز. ونوصي أن تقوم اللجنة القضائية العليا للانتخابات بالإعلان عن إجراءات واضحة لفرز الأصوات وكذا لوائح لتنظيم دخول المرشحين والأحزاب ومندوبيهم إلى مراكز الفرز وأن يقوموا بتطبيق هذه القواعد بصورة عادلة.
- على الرغم من أن متابعو مركز كارتر قد حصلوا على الاعتماد اللازم، إلا أنه كانت هناك حالات فردية تم فيها منع أو تحديد الدخول إلى لجان الاقتراع ومراكز الفرز. وفيما يختص بجولتي الاقتراع القادمتين فمن المهم ضمان دخول المتابعين المحليين والدوليين المعتمدين إلى لجان الاقتراع ومراكز الفرز دون إعاقة.
- من المنتظر وجود شكاوى فيما يختص بيومي الاقتراع 28 – 29 نوفمبر، لذا يكرر المركز مجدداً أهمية توفر المعلومات عن عملية الشكاوى للناخبين والمرشحين.

الإطار القانونى

تخضع انتخابات مجلس الشعب أساساً للدستور، وقانون مباشرة الحقوق السياسية[1]، وقانون مجلس الشعب[2]. وإضافة إلى ذلك، فقد صدقت مصر على عدد من المعاهدات الدولية التي توفر الإرشاد فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وعلى الرغم من وضع قانوني العملية الانتخابية (قانون مجلس الشعب وقانون مباشرة الحقوق السياسية) خلال فترة حكم الأنظمة المصرية السابقة، إلا أن كليهما قد خضعا لتعديلات واسعة في 2011 لوضع النظام الانتخابي المصري الحالي. كما أصدرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات عدة لوائح تتعلق بتسمية المرشحين والحملات الانتخابية ودور منظمات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات.

التواصل بين اللجنة القضائية العليا للانتخابات والناخبين

كانت إحدى المشاكل المتكررة إمكان التفرقة بين المعلومات غير المؤكدة والمعلومات الصادرة عن مصدر رسمي حول العملية الانتخابية. إن نقل معلومات خاطئة عن العملية الانتخابية يسبب الارتباك بين الناخبين ويمكن أن يؤدي إلى تقويض مصداقية الانتخابات. ففي الأسبوع السابق للانتخابات، صدرت رسائل متعارضة من اللجنة القضائية العليا للانتخابات حول ما إذا كان مسموح للناخبين أن يصوتوا لأي اثنين مرشحين بالنسبة للنظام الفردي أو أن ذلك قاصراً على اختيار مرشحين من وظائف محددة فقط[3].

---

[1] القانون رقم 73 لسنة 1956 وتعديلاته

[2] القانون رقم 38 لسنة 1972 وتعديلاته

[3] ادعى ممثل اللجنة القضائية العليا للانتخابات أن الناخبين سيكون عليهم التصويت لمرشح واحد على الأقل من "العمال" أو "الفلاحين" من بين الصوتين الواجب إبدائهما في الانتخابات الفردية. وهذا خطأ ، لأنه وفقاً للمادة 15 من القانون بشأن مجلس الشعب، يجوز للناخب أن ينتخب أى اثنين مرشحين حتى لو كان الاثنين من العمال أو الفلاحين. تكون اللجنة الانتخابية بناء على ذلك مطالبة بضمان أن يكون 50% على الأقل من

ويمكن للتصريحات الخاطئة المماثلة لذلك أن تؤثر سلباً على عدد الناخبين وعلى الممارسة الحرة لحق التصويت، مما يضر بصفة عامة بمصداقية العملية الانتخابية.

ويجب التأكيد هنا على ضرورة الإعلان الكافي عن التغييرات التي تتم في الإجراءات الانتخابية في وقت مبكر من هذه العملية. وبرغم أن الإعلان المتأخر عن مد الانتخابات ليوم ثان في الجولة الأولى قد قوبل بترحاب كبير من الناخبين المصريين، إلا أن وجود أكثر من متحدث رسمي باسم اللجنة القضائية العليا للانتخابات خلق نوعا من عدم الوضوح عن كيفية تطبيق ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة القضائية العليا للانتخابات بإصدار تعليمات في اللحظات الأخيرة بمد ساعات الاقتراع ساعتين من السابعة وحتى التاسعة مساء في اليوم الأول من الانتخابات. وعلى الرغم من أن ذلك يحمد للجنة العليا، وخاصة بالنظر لما لما لاحظه متابعو مركز كارتر من تأخر في فتح باب اللجان الانتخابية في كل أنحاء الجمهورية، إلا أن ذلك قد أحدث حالات من الارتباك من جانب القضاة وموظفي اللجان الذين لم تصلهم معلومات عن هذا التغيير في المواعيد. وقد تم تدارك الموقف بصفة عامة لمنع ضياع حقوق الناخبين في الاقتراع بلا داع. لذا ينبغي، عند اتخاذ قرارات في المستقبل من شأنها أن تؤثر على سير العمليات الانتخابية، أن يتم أخذها بوقت كاف لضمان إتاحة الفرصة لمسئولي الانتخابات، والناخبين، والأطراف المعنية الأخرى لفهمها والتوافق معها.

الحملات الانتخابية

كانت فترة الدعاية الانتخابية التي امتدت لعدة أسابيع قبل الانتخابات شديدة الحيوية حيث ملأت الإعلانات والملصقات والرسومات الدعائية جميع المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وقد نظم الناخبون والأحزاب الاجتماعات المباشرة وحملات طرق الأبواب والتجمعات الجماهيرية لاستقبال الناخبين[4]. وبرغم خضوع فترة الدعاية لقانون الطوارئ التعسفي، كان جميع المرشحين من كافة الأطياف السياسية قادرين على الدعاية لأنفسهم بحرية وانفتاح[5]. وقد ساد بعض الارتباك فيما يتعلق بالموعد الرسمي لبدء فترة الدعاية وبالتالي لاحظ متابعو المركز بدء الدعاية قبل الموعد الرسمي.

ومع ذلك فقد عكر صفو عملية الدعاية الانتخابية العنف الذي استخدمته قوات الأمن المركزى ردا على التظاهرات في ميدان التحرير والميادين العامة في كل المدن الرئيسية المصرية بدءً من 19 نوفمبر. ومن الجدير بالذكر أن اثنين من النشطاء في الأحزاب المصرية الحالية قد لقيا حتفهما خلال هذه الأحداث، وأن بعض الأحزاب السياسية علقت حملاتها ردا على هذه الأحداث حتى يومين قبل بدء التصويت.

وقد سجل المتابعون قبل يومي الانتخاب وأثنائهما انتشار انتهاكات الدعاية الانتخابية. ورغم أن القرار رقم 21 للجنة القضائية العليا للانتخابات حدد موعد بدء الدعاية الانتخابية وموعد انتهاءها، فقد انتهك العديد من الأحزاب والمرشحين هذه القواعد[6]. وقد لوحظ كذلك النشاط الكبير للدعاية الانتخابية خلال يوم الانتخاب ذاته، كما لاحظ المتابعون أن الأحزاب والمرشحين الفرديين وزعوا الكتيبات واستخدموا العربات ومكبرات الصوت للدعاية في انتهاك واضح لقرارات اللجنة القضائية العليا للانتخابات. وقد ذكر المتابعون أن حزب الحرية والعدالة قد وضع طاولات للاستعلام في القاهرة ودمياط وأسيوط لمساعدة

---

[4] الأمم المتحدة، العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 21 "يكون الحق في التجمع السلمى معترفاً به".

[5] العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 "يكون لكل مواطن، دون أى وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: (أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية، (ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالاقتراع السرى، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين، (ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده."

[6] القرار رقم 21، المادة 3: "تبدأ الحمله الإنتخابية من وقت الإعلان عن الكشوف النهائية بأسماء المرشحين , وتتوقف في اليومين السابقين على الإقتراع في كل مرحلة من المراحل , وفى حالة إنتخابات الإعادة تكون من اليوم التالى لإعلان النتيجه , وتتوقف في اليوم السابق على إجرائها , ويمتنع في غير هذه المواعيد وبأى وسيلة إجراء الدعاية الإنتخابية ".

الناخبين في معرفة أماكن لجانهم. ورغم أنه قد يكون من المناسب أن تقدم الأحزاب معلومات محايدة لمساعدة الناخبين[7]، فقد لاحظ متابعو المركز أن متطوعي حزب الحرية والعدالة قاموا في العديد من الحالات بتوزيع أوراق الدعاية وغيرها من الوسائل وانتهكوا بذلك حظر الدعاية في هذا التوقيت. ويجب خلال الجولتين التاليتين أن توضح اللجنة القضائية العليا للانتخابات لوائح الدعاية لجميع الأحزاب من خلال توفير تعليمات تتعلق بالأنشطة المسموح بها والأنشطة التي تمثل دعاية غير مناسبة.

الاقتراع وفرز الأصوات

تعد عملية التصويت هي حجر الزاوية لتوفير التعبير الحر عن إرادة الشعب من خلال انتخابات نزيهة وذات مصداقية. ويجب الوفاء ببعض الحقوق المحددة للمشاركة لتعكس عملية التصويت إرادة الشعب بدقة، ويأتي حق التصويت على رأس هذه الحقوق، وحق المشاركة في الأمور العامة، وضمان سلامة الأفراد. ويتعين على الدولة أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لضمان الحماية الكاملة لهذه الحقوق، وأن تمنحها لجميع المواطنين بالتساوي دون تمييز.

مواقع لجان الاقتراع

وقد بدا الناخبون مدركين عامةً لمواقع لجان الاقتراع رغم نقل هذه المعلومات بصورة غير رسمية في معظم الحالات من خلال نقل المعلومة شفاهياً من شخص لآخر. وبناء على عدة تقارير، يبدو أن الخط الساخن للناخبين الذي وفرته اللجنة القضائية العليا للانتخابات كان فعالاً بشكل عام رغم بطء الخدمة في يوم الانتخاب الأول.

الأمن

يعد الأمن الشخصي من الشروط المهمة لممارسة الديمقراطية ويشمل ذلك ممارسة حق التصويت. وعلى الرغم من أن متابعي مركز كارتر أفادوا بأن البيئة المحيطة بعملية التصويت يومي 28 و29 نوفمبر كانت هادئة بصفة عامة حيث انتظر الناخبون بصبر حتى يأتى دورهم في الاقتراع. إلا أن مركز كارتر يشعر بالقلق إزاء التقارير التي أفادت بوجود حوادث عنف فردية. ورغم تواجد قوات الشرطة والجيش بأعداد معقولة في العديد من لجان الاقتراع التي زارها متابعو المركز، فقد ظلت هذه القوات في معظم اللجان خارج مقار الاقتراع ولم تتدخل في العملية الانتخابية[8].

افتتاح الانتخابات

أفاد مراقبو مركز كارتر في مصر عن تأخر افتتاح العديد من اللجان خاصة في اليوم الأول. كان سبب هذا التأخير عدة عوامل تشمل عدم وصول أوراق الاقتراع والحبر الفوسفورى قبل وقت بداية الاقتراع وعدم وصول القاضي في الوقت المحدد. وقد أدت هذه التأخيرات في بعض الأحيان لتوتر الناخبين وإحباطهم وقد يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية في أعين الأطراف السياسية المعنية[9]. يمكن تحسين الجولتين التاليتين من خلال توفير الوقت الكافي لإعداد أوراق الاقتراع، وشراء وتوصيل المواد الأساسية للاقتراع. وبالإضافة إلى لك، يجب اتخاذ بعض الخطوات الأخرى للتأكد من وصول القضاة للجان في المواعيد المحددة ووضع خطط طوارئ لحل مشكلة غياب القضاة والموظفين في اللحظات الأخيرة.

---

[7] العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19، الفقرة الثانية: "لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فنى أو بأى وسيلة أخرى يختارها."

[8] أفادت إحدى فرق المتابعة في محافظة القاهرة أن القضاة قاموا بتأجيل الفرز يوم 29 نوفمبر خوفاً على أمنهم، ولكنهم أكملوا عملية الفرز اليوم التالى. كما أفاد فريق متابعة آخر في محافظة الاسكندرية عن تدهور الوضع الأمنى في أحد مراكز الفرز، ولكن أكد لهم مدير الأمن لاحقاً انتهاء هذا الوضع. وفى إحدى الحالات بالفيوم أفاد متابعو مركز كارتر عن وجود أعداد كبيرة من قوات وزارة الداخلية يرتدون العتاد الكامل لمقاومة الشغب خارج إحدى لجان الانتخاب، مما أثار الخوف لدى الناخبين في تلك اللجنة.

[9] الاتحاد الأوروبى، دليل الاتحاد الأوروبى لمراقبة الانتخابات، الطبعة الثانية، ص 75: " تقوض حالات التأخير في افتتاح أو إغلاق لجان الاقتراع الحق في التصويت".

سرية الاقتراع

إن حق الإدلاء بالصوت سراً هو حق يمنحه القانون الانتخابي المصري للمواطنين المصريين ويتسق مع التزامات مصر الدولية[10]. وقد أكد متابعو مركز كارتر أنه توفرت لمعظم الناخبين فرصة الإدلاء بصوتهم سراً، ولكن في بعض الأحيان، أسرع القضاة في إدخال عدد من الناخبين إلى لجنة الاقتراع وتشجيعهم على الإدلاء بأصواتهم خارج كابينة الاقتراع وذلك بسبب الطوابير الطويلة للناخبين. وفي حالات أخرى، كانت كبائن الاقتراع إما مكسورة أو مركبة بشكل غير سليم وفى بعض الأحيان لم تكن موجودة على الإطلاق. وقد أدلى العديد من الناخبين بأصواتهم علنًا بإرادتهم وكذلك جلسوا على الأرض للإدلاء بأصواتهم أو استندوا إلى الحائط أو صندوق الاقتراع. ورغم أن هذه الانحرافات عن سرية الاقتراع بدت أمر عملي، وتعتبر استجابات مفهومة للظروف، إلا أن سرية الاقتراع حق أصيل يجب احترامه لضمان مصداقية الانتخابات. لذلك يجب النظر في اتخاذ بضعة خطوات قبل البدء في الجولتين التاليتين.

التحقق من شخصية الناخبين

يمكن لاستخدام الحبر الفسفوري أن يكون وسيلة فعالة لمنع الناخب من التصويت أكثر من مرة. وقد أفاد متابعو مركز كارتر أنه في كل الحالات تقريباً تم استخدام الحبر الفسفوري على أصابع الناخبين بعد إدلائهم بأصواتهم. ومع ذلك تجدر الملاحظة أنه لم يتم فحص أصابع الناخبين للتأكد من عدم وجود الحبر الفسفوري قبل استلامهم لأوراق الاقتراع. وعلى الرغم من أن ذلك يقوض وسيلة الحبر الفسفورى كأحد الوسائل المستخدمة لتأمين العملية الانتخابية إلا أن متابعي مركز كارتر أفادوا أيضاً أنه كان يتم شطب أسماء الناخبين بشكل روتيني من على قائمة الناخبين بعد استلامهم لأوراق الاقتراع – وتعد هذه وسيلة أخرى فعالة لحماية نزاهة العملية الانتخابية. وبالنظر إلى المراحل التالية من الانتخابات ينبغي التنبيه على المسئولين عن الانتخابات من أجل ضمان التحقق المنتظم من وجود الحبر الفسفوري على أصابع الناخبين قبل استلامهم أوراق الاقتراع بالإضافة إلى حذف أسمائهم من على قائمة الناخبين بعد استلامهم لأوراق الاقتراع للتأكد، على قدر الإمكان، من الإجراءات المتخذة لمنع التصويت المتكرر.

مشاركة النساء كموظفات في اللجان الانتخابية، وكمندوبات، وكمتابعات

مثلت النساء حوالى 25% تقريباً من قوة العمل في اللجان الانتخابية التي قام بزيارتها متابعو مركز كارتر، غير أن عدد القضاة من النساء كان صغيراً جداً. إضافة إلى ذلك مثلت النساء نسبة مئوية كبيرة من المرشحين ومندوبي الأحزاب والمتابعين المحليين الذين قابلهم فريقنا. وفى الأسابيع القادمة سيقوم مركز كارتر بتوفير مزيد من التحليل التفصيلي حول دور المرأة في العملية السياسية الأشمل بما في ذلك دورهن كمرشحات.

ختام التصويت في اليوم الأول

مثل إضافة يوم آخر للانتخابات تحديات أمنية ولوجيستية جديدة للعملية الانتخابية، حيث كان على السلطات الانتخابية اتخاذ التدابير لغلق وتأمين صناديق الاقتراع ومواده بصفة مؤقتة طوال الليل. وعلى الرغم من إصدار القرار رقم 43 للجنة القضائية العليا للانتخابات، والذي نص على إضافة يوم آخر إلى الانتخابات، في اللحظة الأخيرة إلا أن متابعي مركز كارتر أفادوا بصفة عامة أن القضاة قاموا بغلق وتشميع فتحات صناديق الاقتراع باستخدام قماش تم تشميعه وختمه بالشمع الأحمر في وجود موظفي اللجان الانتخابية وبمساعدتهم. إلا أن القرار مع ذلك لم يشترط على القضاة أن يضعوا خاتم على أقفال صناديق الاقتراع لضمان عدم التلاعب بالأقفال أو فتح الصناديق. ويوصي مركز كارتر أن يقوم القضاة

[10] قانون مجلس الشعب، المادة الأولى: "يتكون مجلس الشعب من 498 عضواً يتم اختيارهم من خلال الاقتراع السرى العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين." العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25، الفقرة ب.

بتأمين أقفال صناديق الاقتراع بالقماش وخاتم الشمع الأحمر. وبالنظر إلى القرار الأخير بإضافة يوم ثان على كل مرحلة من مراحل الاقتراع الثلاث، يأمل المركز أن يكون لدى اللجنة القضائية العليا للانتخابات خطط واضحة للتأمين المستمر لصناديق الاقتراع فيما بين اليوم الأول والثاني من الاقتراع، بما في ذلك إجراءات للطوارئ في حالة إذا تم التلاعب بالصناديق.

فرز الأصوات

تعد عملية الإحصاء الدقيق وغير المتحيز للأصوات بما في ذلك إعلان النتائج أحد الوسائل الضرورية لضمان عدم المساس بالحق الأساسي في الانتخاب. وفي وقت إصدار هذا البيان، لا زالت عملية إحصاء الأصوات وإعلان النتائج مستمرة لذا فإن تعليقات المركز على ذلك هي مجرد تعليقات مبدئية.

ففي نهاية اليوم الثاني من الاقتراع تم نقل صناديق الاقتراع إلى مراكز الفرز وقام متابعو مركز كارتر بزيارة 16 مركزاً من مراكز الفرز الـ 28 خلال هذه المرحلة الأولى من التصويت.

وأفاد معظم متابعي مركز كارتر بوجود عدد كبير من الناس في مركز الفرز ليس فقط القضاة رؤساء اللجان وموظفي الانتخابات بل أيضاً مندوبي المرشحين والأحزاب، والمتابعين المحليين، وممثلي وسائل الإعلام، وقوات الأمن. وبالرغم من العدد الكبير للأفراد الذين كانوا متواجدين في مراكز الفرز وما سببه ذلك من حالات توتر فقد أفاد متابعو مركز كارتر أن الأجواء في مراكز الفرز كانت هادئة بصفة عامة.

وعموماً، أفاد مراقبو المركز بوجود قدر كبير من عدم التنظيم والارتباك نتيجة لعدم الاستعداد الكافي وللتعليمات التي كانت توجه إلى القضاة والعاملين حول كيفية الإحصاء الفعال للأصوات ونقل النتائج للجنة المشرفة على الفرز. فقد قضى مسئولو الانتخابات عدة ساعات في انتظار التعليمات من رؤساء اللجان الفرعية للجنة القضائية العليا للانتخابات عن كيفية الفرز. ونوصي بأن تقوم اللجنة القضائية العليا للانتخابات بالإعلان عن إجراءات واضحة لفرز الأصوات وكذا لوائح لتنظيم دخول المرشحين والأحزاب ومندوبيهم إلى مراكز الفرز وأن يقوموا بتطبيق هذه القواعد بصورة عادلة.

دخول المتابعين

أفاد متابعو مركز كارتر أنهم قابلوا المتابعين المحليين المصريين في عدد كبير من لجان الاقتراع التي قاموا بزيارتها وعبروا عن سعادتهم بملاحظة تواجد نسبة عالية من النساء ضمن هذا العدد. إلا أن مركز كارتر شعر بالقلق من التقارير التي أفادت أن بعض من المتابعين لم يستطع دخول مراكز الفرز نتيجة لأنه طلب منهم الحصول على خطاب إضافي للتصريح لهم بدخول مراكز الفرز، وهذا ليس أحد الشروط في لائحتهم. إن المركز يرحب بالمشاركة المستمرة للعديد من المنظمات المصرية في متابعة العملية الانتخابية ويشجع اللجنة القضائية العليا للانتخابات والمؤسسات المصرية الأخرى على اتخاذ خطوات لإتاحة الفرصة لمنتظمات المجتمع المدني المحلية للقيام بدور ملائم في المراقبة الانتخابية.

وقد تم منح كل متابعي مركز كارتر بطاقات اعتماد في وقت مناسب قبل بدء الاقتراع والتي سمحت لهم بدخول كل من لجان الاقتراع ومراكز الفرز. غير أن قوات الأمن منعتهم من دخول لجان الاقتراع في ثلاثة مواقع وقام القضاة رؤساء اللجان بمنعهم من دخول اللجان في 7 حالات. وقد واجه العديد من متابعي مركز كارتر مشاكل تمثلت أساساً في دخول مراكز الفرز مما أعاق قدرتهم على مراقبة نقل صناديق الاقتراع من لجان الاقتراع إلى مراكز الفرز المحددة، على الرغم من أنه سمح لهم بعد ذلك بالدخول. وفيما يختص بجولتي الاقتراع القادمتين فمن المهم ضمان دخول المتابعين المعتمدين إلى لجان الاقتراع ومراكز الفرز دون إعاقة، فمن أجل دعم مزيد من الشفافية والثقة في العملية الانتخابية يرجو مركز كارتر اللجنة القضائية العليا للانتخابات ضمان إتاحة الدخول بشكل ملائم لكل من المتابعين المحليين والدوليين في كل أنحاء مصر.

الطعون الانتخابية

إن وجود آليات على قدر عال من الكفاءة للنظر في المنازعات الانتخابية بما في ذلك، بحسب الضرورة، إمكانية عقد جلسات استماع عادلة وعلنية أمام هيئة تحكيم، تعد ضرورية لضمان توافر العلاجات الفعالة لمواجهة مخالفات الحقوق الأساسية ذات الصلة بالعملية الانتخابية.

إن الشكاوى الخاصة بعملية الاقتراع والفرز قد بدأت بالفعل لذا يتبقى أن نرى ما إذا كان نظام الطعون الانتخابية سيستطيع أن يؤدى دوره كأحد العناصر الفعالة في العملية الانتخابية الشاملة، غير أنه كما ورد في بيان مركز كارتر الصادر في 21 نوفمبر، فإن مركز كارتر يشعر بالقلق من أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات لم تعلن بعد عن الإجراءات الخاصة بهذا الجانب الجوهري من العملية الانتخابية. وقد أفاد المراقبون بأن العديد من المصريين لم يكونوا على علم بحقهم في الطعن فيما يختص بالمخالفات الانتخابية التي يدعوها، ولم يكونوا على علم كذلك بالطريق الذي يجب اتخاذه لإجراء هذه الطعون. ويكرر مركز كارتر مجدداً أهمية توفير المعلومات عن عملية الطعون للناخبين والمرشحين.

تخصيص المقاعد

لا زال مركز كارتر يشعر بالقلق تجاه نقص المعلومات حول كيفية حساب المقاعد الإجمالية المخصصة لأصوات القوائم الحزبية، حيث يمكن أن يؤدي نقص الوضوح فيما يتعلق بهذه المعلومات إلى طعون حول التخصيص النهائي للمقاعد وإلى نزاعات محتملة بين الأحزاب ومع اللجنة القضائية العليا للانتخابات. ويكمن أحد مصادر القلق الأخرى في التفسير الممكن للقانون الحالي لصالح الأحزاب السياسية الكبرى وضد الأحزاب الصغيرة. وبما أن البرلمان القادم هو الذي سيختار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستظع الدستور، لذا فإن التمثيل الواسع لمختلف وجهات النظر هو أمر حيوي. لذا فإن النشر الواسع للمعلومات الواضحة من اللجنة القضائية العليا للانتخابات حول تطبيق المادة 15 من القانون بشأن مجلس الشعب[11] والأحكام الأخرى المتعلقة بتخصيص المقاعد يمكن أن يدعم الثقة في النظام ويشجع الاحترام في التعامل بين الأحزاب خلال المراحل الانتخابية.

وبالإضافة إلى ذلك، لاتزال هناك درجة من الغموض حول أنواع التشريعات التي سيتمكن البرلمان القادم من إصدارها في الإطار الدستوري الحالي. فمن الناحية القانونية، ستبدأ أعمال برلمان 2012 في إطار قانوني يضعه وينظمه المجلس الأعلى للقوات المسلحة مما سيجعل من الصعب على البرلمان المدني أن يشرف على الجيش وأن يكون شريكا مساو له في عملية تحول مستمرة. ومن الضروري بصفة خاصة أن يكون نواب الشعب، المنتخبون من الشعب بحرية، قادرين على ممارسة السلطة الحكومية وأن يخضعوا للمسائلة من خلال العملية الانتخابية عن ممارستهم لهذه السلطة. [12]ويأمل مركز كارتر أن تتأكد السلطات المصرية من أن الانتخابات المصرية ستزيد من شفافية عملية التحول الديمقراطي في مصر والمشاركة فيها وسينشأ عنها برلمان له سلطات أصيلة لاختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

****

لقد تم اعتماد مهمة مركز كارتر في مشاهدة الانتخابات البرلمانية في مصر من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات. ولقد أرسل مركز كارتر الفوج الأول من وفده الدولي في 6 نوفمبر 2011. وقد قام مركز كارتر بإرسال 40 متابع لفترات كبيرة ومتوسطة من 21 دولة تتضمن: النمسا، كندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، كينيا، لبنان، ماليزيا، المغرب، هولندا، النرويج، فلسطين، الفلبين، سلوفاكيا، الصومال،

---

[11] "ينتخب ممثلو كل دائرة انتخابية من القوائم المغلقة عن طريق إعطاء كل قائمة عدداً من مقاعد الدائرة الانتخابية بحسب عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة من إجمالى عدد الأصوات الصحيحة للناخبين التي حصلت عليها الأحزاب (التي لها حق التمثيل وفقاً للفقرة التالية) في تلك الدائرة، بحسب الترتيب في كل قائمة، ويتم توزيع المقاعد المتبقية على القوائم وفقاً لتتابع أعلى الأصوات المتبقية لكل قائمة." "أما الحزب أو التحالف الحزبى الذى لا تحصل قوائمه على نسبة النصف على الأقل من عدد الأصوات الصحيحة في دوائر الجمهورية المخصصة للقوائم، لا يجوز أن يمثل في المجلس".

[12] المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، التعليق 25، فقرة 7

أسبانيا، السودان، تونس، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف يقوم هؤلاء بمشاهدة وملاحظة الإدارة الانتخابية، والحملات الانتخابية، وعملية التصويت وعملية الفرز، وأنشطة أخرى ذات صلة بالعملية الانتخابية في مصر.

إن المهمة الانتخابية التي يقوم بها مركز كارتر إنما تتم وفقا للدليل الإرشادي ومدونة قواعد السلوك للمراقبين التي أصدرتها اللجنة القضائية العليا للانتخابات، إلى جانب إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين والتي اعتمدتها الأمم المتحدة في 2006 وتم التصديق عليها من قبل 37 مجموعة لمراقبة الانتخابات. وسوف يقوم المركز بتقييم العملية الانتخابية بناء على الإطار القانوني المصري والتزامات مصر بإجراء انتخابات ديمقراطية منصوص عليها في الاتفاقات الإقليمية والدولية.